PRESIDENCY OF THE REPUBLIC OF TURKEY
INVESTMENT OFFICE

IsDB

OIC/HLPP INV. CONF-2019/REP-FINAL

التقرير والنتائج والتوصيات الخاصة بمؤتمر الاستثمار رفيع المستوى للقطاعين العام والخاص التابع لمنظمة التعاون الإسلامي

اسطنبول، الجمهورية التركية
8 و9 ديسمبر 2019

التقرير والنتائج والتوصيات الصادرة عن مؤتمر الاستثمار رفيع المستوى للقطاعين العام والخاص لمنظمة التعاون الإسلامي

اسطنبول، الجمهورية التركية

8 و9 ديسمبر 2019

---

1. انعقد مؤتمر الاستثمار رفيع المستوى للقطاعين العام والخاص التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول بالجمهورية التركية وذلك في يومي 8 و9 ديسمبر 2019، تحت عنوان "إطلاق فرص استثمارية في إطار منظمة التعاون الإسلامي: استثمارات لتعزيز التضامن والتنمية".

2. حضر المؤتمر أكثر من ألف من المشاركين والمدعوين رفيعي المستوى من القطاعين العام والخاص من 43 دولة من الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي والدول المراقبة والضيوف و10 من الأفرع والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وكان في طليعة الحاضرين رؤساء الدول والوزراء والمديرون التنفيذيون وممثلو المنظمات الدولية والإقليمية ووفود من كيانات القطاعين العام والخاص ذات الصلة. برنامج العمل الخاص بالمؤتمر مرفق باعتباره الملحق الأول.

حفل افتتاح المؤتمر:

3. افتتح صاحب السعادة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا حفل افتتاح المؤتمر. رحب الرئيس أردوغان في الكلمة التي ألقاها، بجميع المدعوين ودعا الوفود إلى اغتنام هذه المناسبة الواعدة لتطوير آليات التنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص. دعا الرئيس أردوغان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة تعزيز التجارة والاستثمار داخل منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف زيادة رعاية ورفاهية شعوبها. لقد دعا الرئيس هيئات القطاع الخاص والعام لتوفير الإعانة المالية والإنسانية لدولة ألبانيا لتخفيف الآثار السلبية للزلزال الأخير.

4. ألقى كل من أصحاب السعادة، السيد/ ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، والسيد/ إيدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، والسيد الدكتور/ أريستيدس غوميس، رئيس وزراء غينيا بيساو، كلمة في حفل الافتتاح.

5. في كلمته صاحب السعادة الدكتور/ يوسف بن أحمد العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في حفل الافتتاح والتي ألقاها سعادة السفير السيد/ أحمد سنيومو، مساعد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي للشؤون الاقتصادية، شدد على الأهمية التي توليها منظمة التعاون الإسلامي لتشجيع الاستثمارات داخل منظمة المؤتمر الإسلامي وأكد الحاجة إلى توفير منصة لصانعي السياسات ومجتمعات الأعمال على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك بهدف تبادل المعرفة وتوضيح الالتزامات لتحسين مناخ الاستثمار في الدول الأعضاء.

6. وبالنيابة عن صاحب السعادة السيد/ بندر حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ألقى السيد/ أيمن سجيني خطاباً، وهو الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ((ICD، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

7. كما ألقى كلمة في حفل الافتتاح السيد/ أردا إيرموت، رئيس مكتب الاستثمار التابع لرئاسة الجمهورية التركية، بصفته البلد المضيف للمؤتمر.

الجلسة الوزارية للمؤتمر:

8. ألقى السيد/ أردا إيرموت، رئيس مكتب الاستثمار التابع لرئاسة الجمهورية التركية، الكلمة الافتتاحية خلال الجلسة الوزارية، كما رحب بممثلي القطاع الخاص والقطاع العام في المؤتمر.

9. كما ألقى الوزراء ذوو الصلة من 13 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي خطابات، وهم دولة قطر، ودولة فلسطين، وجمهورية أفغانستان الإسلامية، وجمهورية بنين، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية الكاميرون، والمملكة المغربية، وجمهورية طاجيكستان، ودولة ليبيا، وجمهورية مالي، وجمهورية الصومال الاتحادية، وجمهورية غويانا التعاونية، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، وكذلك الدولة القبرصية التركية بصفتها مراقب لمنظمة التعاون الإسلامي.

حلقة النقاش:

10. عُقدت وقائع المؤتمر من خلال جلسات النقاش الستة رفيعة المستوى في إطار برنامج المؤتمر، والتي تمثلت في: (1) التمويل المبتكر للتنمية لتعزيز سلاسل القيم العالمية؛ و(2) دور وكالات اجتماعات التصدير والتحكيم في تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات؛ و(3) الدور الذي تضطلع به المنظومات الأيكولوجية المتكاملة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية للاستفادة من ثورة البيانات؛ و(4) تعزيز تدفقات الاستثمار داخل منظمة التعاون الإسلامي: من منظور القطاع الخاص؛ و(5) دور أهداف التنمية المستدامة في تمكين الشباب والنساء في مجال ريادة الأعمال الحرة؛ و(6) دور وكالات تشجيع الاستثمار في إنعاش الاستثمار في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

11. قدم المتحدثون عدة عروض لاستعراض فرص الاستثمار المتاحة، وتبادلوا أفضل الممارسات المتبعة في جهودهم الرامية لدفع عجلة الاستثمار، كما أعربوا عن اهتمامهم البالغ بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أسس مستدامة.

12. كما شدّد المشاركون على الدور المحوري الذي تؤديه الهيئات التابعة للقطاعين العام والخاص ووكالات تشجيع الاستثمار والتجارة في تعزيز الاستثمار داخل منظمة التعاون الإسلامي، وتنفيذ أهداف الاستثمار المتعلقة بـ "منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل"، وإعطاء دفعة جديدة من الزخم للتعاون فيما بينهم ومع المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي التي تعمل في مجال الاستثمار. وأكّد المشاركون كذلك على الأهمية القصوى لدعم المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

13. اعتمد المؤتمر إعلان اسطنبول، المرفق بهذا التقرير ***باعتباره الملحق الثاني***.

النتائج والتوصيات:

14. في ختام العروض والمناقشات العامة في كل مناقشة من مناقشات الفريق، وافق المؤتمر على الاستنتاجات والتوصيات التالية:

حلقة النقاش الأولى: التمويل المبتكر للتنمية لتعزيز سلاسل القيم العالمية

النتائج:

I. من الممكن أن يعزز نهج سلاسل القيم العالمية القدرة التنافسية للصناعات المرتبطة بالأسواق العالمية، وبالتالي سيحقق نمواً اقتصادياً مستداماً في البلاد.

II. من الوارد أن تقل الموارد الاقتصادية العامة والتنمية المتاحة عن المتطلبات المطلوبة في السنوات التي تسبق الموعد النهائي 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG).

III. الهدف الطبيعي لمثل هذه المصادر هو القطاع الخاص، لكن استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية أقل بكثير من نظيراتها في البلدان المتقدمة. تحتاج الدول النامية في المتوسط إلى أكثر من ضعف مستويات استثمار القطاع الخاص الحالي، لكي تكون على قدم المساواة مع الدول المتقدمة.

IV. يعد الافتقار إلى المشروعات القابلة للتمويل جيدة التنظيم عاملًا رئيسيًا يعوق تدفق الأموال الخاصة نحو تلبية احتياجات التنمية للبلدان.

V. هناك حاجة لتصميم وسائل وأدوات للتمويل المبتكر للتنمية لإعداد مشاريع قابلة للتمويل، لجذب أموال القطاع الخاص إلى مشاريع التنمية التي يتم تمويلها من خلال عطاءات شفافة وتنافسية، خالية من المخاطر، وتعزز الجدارة الائتمانية لتلبية اهتمامات مختلف المستثمرين في السوق.

التوصيات:

a) يحتاج صانعو السياسة إلى فهم الشركات العالمية وتقييم الروابط داخل سلاسل القيم العالمية، وكذلك بناء القدرات الإنتاجية التي من شأنها أن تسمح للبلدان بالارتقاء في سلم القيم المضافة.

b) كما تحتاج الحكومات، والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف، ومصارف التنمية الوطنية، وهيئات الاستثمار، والصناديق الخاصة، أن تشترك في تطوير آليات مبتكرة من شأنها أن توفر منصات لتمويل مشاريع التنمية على امتداد مؤسسات سلاسل القيم العالمية.

c) يمكن أن يسهل خلق بيئات مشجعة ونشر أدوات مبتكرة خالية من المخاطر وأدوات تعزيز الائتمان، من سد الفجوة بين احتياجات التنمية الوطنية للبلدان وبين المصالح الاستثمارية للمستثمرين من القطاع الخاص والمؤسسات.

حلقة النقاش الثانية: دور وكالات ائتمان الصادرات والتحكيم في تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات

الاستنتاجات:

I. من الضروري تحديد الدور الذي تلعبه وكالات ائتمان الصادرات (ECAs) والمصارف الائتمانية متعددة الأطراف في الحد من مخاطر المعاملات وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

II. سيكون من المفيد زيادة الوعي حول خدمات تخفيف المخاطر الخاصة بالتكافل (للشريعة الإسلامية) والتي تعزز قرارات المستثمرين.

III. إن تحسين الترتيب القانوني للسياسات فيما يتعلق باستخدام آليات مبتكرة جديدة يقلل من التعرض الائتماني للمشاريع للمستثمرين المحتملين عن طريق استخدام الضمان الجزئي ضد المخاطر.

IV. يعد زيادة الوعي بآليات التمويل المبكرة أمرًا هامًا: التفاف الائتمان (مثل منصة الضمان المشترك)، وتكدس رأس المال الخاص (النقابة وتعبئة الموارد)، وحلول تحسين الميزانية العمومية، وإرشادات التوريق متعدد الطبقات والوثائق القانونية لتوفير تغطية محددة للمقرضين الذين يتجاوزون حد التدفق النقدي للمشروع .

V. من الضروري إظهار فوائد الاستثمار عبر الحدود في إطار منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز أجندة التكامل والتعاون الإقليمي.

VI. يتطلب تحديد القيود المعينة التي تعوق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، على سبيل المثال ضعف قدرة المؤسسات الوطنية/الوكالات التنفيذية، وضعف الإطار القانوني المواتٍ، ونقص المعلومات.

VII. هناك حاجة لتعزيز آليات التحكيم وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

التوصيات:

a) إدراك أهمية التأمين التكافلي والائتماني للاستثمار كعامل مساعد للتخفيف يدعم التدفقات التجارية والاستثمارية.

b) عمل إطار لخيارات/توصيات سياسة ملموسة وإجراءات لتعزيز التمويل التجاري والتأمين التكافلي من أجل تحقيق الهدف في إطار منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 25٪ بحلول عام 2025.

c) تعزيز دور وكالات ائتمان الصادرات كعامل حاسم لتأمين/تعزيز تدفقات الصادرات والاستثمارات الداخلية داخل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

d) تحسين دور وكالات ائتمان الصادرات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 مع استهداف أكثر الاستثمارات تأثيراً من حيث النمو الشامل والمستدام والمرن.

e) سيكون لمركز التحكيم في منظمة التعاون الإسلامي دورًا أساسيًا في فض النزاعات. يوصى بتسليط الضوء على المزايا النسبية الرئيسية فيما يتعلق بآليات تسوية المنازعات القائمة الأخرى ومراكز التحكيم.

f) الدعوة إلى استخدام أفضل لمصادر التمويل المبتكرة، مثل: التفاف الائتمان (على سبيل المثال، منصة الضمان المشترك)، وازدحام رأس المال الخاص (الترويج وتعبئة الموارد)، وحلول تحسين الميزانية العمومية، والتوريق متعدد الطبقات.

<u>حلقة النقاش الثالثة: الدور الذي تضطلع به المنظومات الأيكولوجية المتكاملة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية للاستفادة من ثورة البيانات</u>

<u>النتائج:</u>

I. ستساعد التقنيات الهامة التي تعتمد على البيانات في إطلاق العنان للفرص من خلال المنظومات الأيكولوجية المتكاملة لتحليل المعلومات: الذكاء الاصطناعي ((AI، وسلسلة التكتلات، والتعلم الآلي والتعلم العميق، وكذلك التحليلات التنبؤية والواصفة.

II. تعتبر تحليلات البيانات في الكشف عن الاحتيال ومكافحته، وكذلك الحاجة إلى مزيد من فوائد التوجه إلى العملاء والفوائد التجارية الملموسة، مهمة للمساعدة في إطلاق الفرص التي توفرها التكنولوجيا.

III. يمكن أن يلعب برنامج ذكاء الأعمال بمنظمة التعاون الإسلامي دورًا كعامل تمكين للاستفادة من ثورة البيانات داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي ولإطلاق العنان لإمكانات ثورة البيانات الضخمة في تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.

IV. إن منصات بيانات تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الأداء المصرفي والمصارف الائتمانية متعددة الأطراف في تطوير هذه المنظومات الإيكولوجية للمؤسسات المالية الدولية مثل منطقة منظمة التعاون الإسلامي، تمثل عوامل حاسمة، لا سيما بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المصنفة ضمن البلدان الأقل نمواً.

V. تظل مشاركة أصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص شرطاً أساسياً لنجاح تنفيذ برنامج ذكاء الأعمال بمنظمة التعاون الإسلامي.

VI. توفر الثورة الصناعية الرابعة، التي تشمل من بين أمور أخرى، كالذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، وسلسلة التكتلات، وسلسلة بيانات القيم العالمية، والتحليلات التنبؤية، أداة مفيدة لعملية اتخاذ قرارات أفضل.

VII. سيتطلب نظام الإدارة المتكامل المتدفق على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية للتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني، توافقًا تقنيًا وقانونيًا متقدمًا بين أنواع مختلفة من المنصات.

التوصيات:

a) تطوير قاعدة بيانات/منصة رقمية لذكاء أعمال الأفضل في فئتها على مستوى العالم، بحيث تغطي التسجيل الائتماني عبر الحدود وخدمات مكاتب الائتمان المرتبطة (في أنحاء منظمة التعاون الإسلامي مع نموذج Hub & Spoke المحتمل).

b) توفير الخدمات الاستشارية بما في ذلك بناء القدرات للدول الأعضاء عبر مستويات الاستحقاق المختلفة لدفع التأثير على ذكاء الأعمال/الائتمان في جميع الدول الأعضاء.

c) تقديم نموذج تشغيلي مثالي مع شراكات استراتيجية رئيسية وشبكة مكاتب إقليمية محتملة واعتماد نموذج يخدم جميع الدول الأعضاء على مختلف مستويات الاستحقاق.

d) تشجيع تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) على استكمال الاستعدادات التقنية لإطلاق برنامج ذكاء الأعمال بمنظمة التعاون الإسلامي بما يتماشى مع القرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي (COMCEC).

حلقة النقاش الرابعة: تعزيز تدفقات الاستثمار داخل منظمة التعاون الإسلامي: من منظور القطاع الخاص

النتائج:

I. هناك إجماع متزايد على الحاجة إلى تكثيف تدفقات الاستثمار في إطار منظمة التعاون الإسلامي، خاصةً بالنظر إلى المشهد العالمي الحالي حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة مبهمة وتنتشر حالة عدم الاستقرار التجاري ونظام الحماية.

II. عملية تنمية القطاع الخاص هي عملية متعددة الجوانب من الناحية المفاهيمية والتجريبية على حد سواء. تتضمن العديد من سمات الكفاءة والجودة والاستدامة والأداء والحركة.

III. تشمل التحديات الشائعة التي يواجها القطاع الخاص ما يلي: الوصول المحدود إلى الائتمان، وضعف البنية الأساسية ودعم مؤسسات الأعمال/مؤسسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وسياسات التجارة وأسعار الصرف غير الواضحة، والمعلومات غير المتماثلة، والمخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي، وغياب مقاييس تسهيل وتشجيع الاستثمار.

IV. ستستفيد مؤسسات الخدمات المالية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تتمتع بمزيد من الأنظمة اليدوية والمعقدة والعتيقة والعروض فيما بين الأعمال التجارية إلى أقصى حد من ابتكارات التكنولوجيا المالية باستخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات وسلسلة التكتلات وتحليلات البيانات والخدمات السحابية.

V. يعد التدفق الحر والسريع للموارد/عوامل الإنتاج أمرًا مهمًا أيضًا في تسهيل التجارة والاستثمار عبر الحدود في حيز منظمة التعاون الإسلامي.

VI. الاستثمار الأجنبي ليس مجرد معاملة؛ بل إنها علاقة. لا ينبغي أن تسعى استراتيجية سياسة الاستثمار إلى اجتذابها فحسب، بل يجب أن تسعى إلى الحفاظ عليها وإلى الترابط مع القطاع الإنتاجي المحلي (وبالتالي زيادة فوائد الاستثمار).

VII. هناك حاجة للتوصل إلى تدابير و/أو حوافز محددة في البلدان الأقل نمواً/الهشة في منظمة التعاون الإسلامي، لجذب الاستثمارات الخاصة والمحافظة عليها على الصعيدين المحلي والدولي.

التوصيات:

a) يوصى بالعمل الجماعي في سياق منظمة التعاون الإسلامي وتقديم مقاييس مركبة جديدة لتنمية القطاع الخاص وأوجهه الرئيسية مثل: البيئة، والانتشار، والكفاءة، والتطور، والمساءلة.

b) ينبغي على البلدان فحص القيود الأساسية (الاجتماعية والمادية) لتنمية القطاع الخاص لأن المستثمرين المحليين والأجانب يبحثون عن قوة عاملة ماهرة وبنية تحتية مادية فعالة.

c) لتحقيق المزيد من الائتمان المخصص بشكل أفضل لدعم الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي، تحتاج معظم الدول إلى إجراء إصلاحات لتعزيز الكفاءة في القطاع المصرفي والمالي، حيث يمكن لحلول التكنولوجيا المالية أن تساعد من خلال توفير خدمات مالية أفضل وتعزيز الشمول المالي.

d) يمكن أيضًا الاستفادة من حلول التكنولوجيا المالية لتغيير طبيعة تدفقات رأس المال عبر الحدود من خلال الحد من عدم تناسق المعلومات، وتمكينها من خلال المزيد من المعلومات الدقيقة عن المقترضين ومواءمة وتجميع المدخرات والاستثمار بشكل أفضل.

e) لا تعتبر الاستفادة من أسواق رأس المال التقليدية لزيادة التمويل طويل الأجل هو الخيار الوحيد للشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وبالتالي فإن تطوير منصات الإقراض البديلة في السوق (التجزئة) يمكن أن يوفر بدائل قابلة للتطبيق.

<u>حلقة النقاش الخامسة: دور أهداف التنمية المستدامة في تمكين الشباب والنساء من مباشرة الأعمال الحرة</u>

النتائج:

I. تلعب مؤسسات تمويل التنمية (DFIs) دوراً رئيسياً على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف عندما يتعلق الأمر بسد فجوة الاستثمار وصنع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

II. فهي لا توفر التمويل اللازم فقط - سواء بشكل مباشر أو عن طريق المساعدة في إطلاق وتحفيز الموارد الإضافية العامة والخاصة - ولكن أيضًا تقديم المشورة السياسية والمساعدة التنقية التي تدعم الحكومات لبناء القدرات المحلية وتحديد الاستثمارات اللازمة ذات الأولوية بالمعايير الصحيحة.

III. لا تعتبر المحادثات حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة مكتملة دون إشراك المرأة والشباب.

IV. يتطلب التمكين الاقتصادي للمرأة تغييرات تحويلية. كما أن التمثيل مهم للغاية - تحتاج النساء إلى تولي المسؤولية وتأييد القرارات التي يتم اتخاذها، سواء في الحكومة المتمثلة في الوزارات، أو الشركات التي تنتج التقنيات، أو المؤسسات المكلفة بالرقابة الاقتصادية العالمية.

V. يمثل تعليم مهارات الريادة للشباب استراتيجية فعالة للتمكين. إنه حل لمعدل البطالة المرتفع بين الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. في الوقت نفسه، يساعد على تمهيد الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

VI. في الوقت نفسه، فإن إشراك الشباب في أنشطة مساندة للمجتمع وذات مغزى وتعزيز للمجتمع، والتي يحددها ويتحكم فيها الشباب أنفسهم، تساعد الشباب على اكتساب المهارات والمسؤوليات والثقة الحيوية الضرورية ليصبحوا بالغين منتجين وصحيين.

التوصيات:

a) يجب على حكومات منظمة المؤتمر الإسلامي زيادة دعم وتعزيز التعاون مع مؤسسات التنمية المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية أو لإنشاء مخطط أهداف التنمية المستدامة.

b) يتعين على حكومات منظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب مؤسسات التنمية المالية، الاضطلاع بدور قيادي في معالجة ليس فقط قيود جانب العرض على التمويل، ولكن أيضًا القيود الخاصة بكل بلد على جانب الطلب، مثل توافر المشروعات القابلة للبنوك ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، والقدرة الاستيعابية، والقدرة المؤسسية على إدارة الهياكل العامة والخاصة المعقدة، والقدرة على تحمل الديون.

c) يجب على مؤسسات التنمية المالية أن تزيد من الجهود المبذولة لزيادة بناء مجموعة أدوات التمويل التي تشارك المخاطر في العمليات غير السيادية مع المستثمرين من القطاع الخاص، بما في ذلك القروض المشتركة والتمويل الهيكلي والتمويل الثانوي وبرامج ضمان الائتمان وهياكل التحوط ومخاطر الأسهم، من أجل معالجة مختلف إخفاقات السوق بطرق مختلفة.

d) يجب أن يركز تكتل منظمة التعاون الإسلامي على بناء قدرات البيانات لقياس ورصد التقدم المحرز صوب التزامات البلدان الأعضاء في مجال التنمية المستدامة من أجل تعزيز المساءلة. إن مؤسسات التنمية المالية في وضع جيد للمساعدة في هذا الصدد.

e) يتعين على بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وبمساعدة مؤسسات التنمية المالية، زيادة البرامج التي توفر التدريب والقروض والمهارات العملية لتمكين السيدات الفقيرات اقتصاديًا وتعزيز الخدمات الاجتماعية وزيادة الوعي بحقوق المرأة.

f) يجب ألا يتم تجاهل حق الشباب. يجب تصميم برامج تمكين الشباب لزيادة فرص الوصول وإزالة الحواجز أمام التعليم والإنجاز.

حلقة النقاش السادسة: دور وكالات تشجيع الاستثمار في إنعاش الاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

النتائج:

I. تضطلع وكالات تشجيع الاستثمار (IPAs) بدورٍ رئيسي باعتبارها مركزًا متكاملًا فعالًا في اتخاذ القرارات الاستثمارية، لا سيما في تقليل القيود الإدارية وتكاليف الاستثمار.

II. يوجد أكثر من 10 آلاف وكالة لتشجيع الاستثمار في جميع أنحاء العالم على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني، والتي تضطلع بتكليفات وهياكل تنظيمية مختلفة، ومن بينها بعض الوكالات المملوكة للقطاع الخاص. يعد الجزء الأكبر من وكالات تشجيع الاستثمار بمثابة مؤسسات حكومية ويتم تمويلها من خلال صندوق الأموال العامة.

III. تتمثل المهام الرئيسية لوكالات تشجيع الاستثمار في (1) تشجيع الاستثمار الأجنبي (بما في ذلك خدمات ما بعد الاستثمار لضمان إعادة الاستثمار في المستقبل)، و(2) الدعوة إلى تغيير السياسات العامة من أجل إصلاح البيئة الاستثمارية، و(3) ترويج الصادرات، و(4) إدارة الحوافز الاستثمارية.

IV. لوكالات تشجيع الاستثمار كذلك دور رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفعل دورها الوسيط بين الحكومات والمستثمرين.

التوصيات:

a) يجب إيلاء كامل الصلاحيات لوكالات تشجيع الاستثمار في التصرف باعتبارها مراكز متكاملة الخدمات.

b) كما ينبغي أن تحرص السلطات المسؤولة عن وكالات تشجيع الاستثمار الحكومية على إقامة تنسيق سليم وفعال بين الوكالات، بحيث يرتكز على التدابير القانونية والإدارية، فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما ينبغي أن يكون لها حضور دولي ومرتبطة بعلاقات تعاونية وثيقة مع القطاع الخاص.

c) ينبغي تعزيز التنسيق والتشاور والتواصل الشبكي بين وكالات تشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك تطوير برامج بناء القدرات وتبادل الخبرات لدعم الدول الأعضاء المعنية في إنشاء وتعزيز وكالات تشجيع الاستثمار.

d) ينبغي على وكالات تشجيع الاستثمار تنظيم هيكلها بالطريقة التي تكفل الحصول على مستوى معين من الخبرة القطاعية والتشريعية ليكون بمثابة حلقة وصل بين المستثمرين والإدارات المحلية والأسواق.

e) ينبغي تطوير نظام لتقييم الأداء، والذي من شأنه إتاحة تقديم نظرة عامة لوكالات تشجيع الاستثمار ومقارنة أدائها في النطاق الجغرافي لمنظمة التعاون الإسلامي.

f) يجب تقوية القطاعات المستهدفة في ضوء التوجهات العالمية والتنمية الوطنية وأولويات النمو، والتي من شأنها مراعاة استدامة الاستثمارات.

g) ينبغي أن يتم وضع استراتيجيات ملموسة لدعم الشركات الناشئة وتشجيع الاستثمارات في مجال الابتكار والتطوير.

h) ينبغي على وكالات تشجيع الاستثمار الاحتفاظ بقاعدة بيانات شاملة للشركات الأجنبية وقطاع الأعمال التجارية، كما يجب عليها إجراء اتصالات دورية مع هذه القطاعات وفقًا للأولويات والاحتياجات.

i) ينبغي أن تحتفظ وكالات تشجيع الاستثمار بسجل محدث ويمكن الوصول إليه بسهولة لجميع التشريعات ذات الصلة والتي يمكن أن تمس وتوجه قرارات الاستثمار وعملياته.

التعبير عن الشكر:

15. أعرب المشاركون عن تقديرهم للحكومة التركية، وخاصة لمكتب الاستثمار على كرم ضيافتهم وعقد المؤتمر بنجاح.

16. أعرب المشاركون عن شكرهم لحكومة الجمهورية التركية، والمنسقين، والمتحدثين، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية لمساهماتهم في إنجاح المؤتمر.

صدر في اسطنبول، 9 ديسمبر 2019